المؤتمر العلمي الأول
لطلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا
الجامعة الأسمرية الإسلامية 1445هـ- 2023م

واقع التنمية المحلية في ليبيا في ظل الإدارة المركزية

ملاك عز الدين صالح الصاري و طه محمد والي*

قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا.

*البريد الإلكتروني: t.wali@asmarya.edu.ly

The Reality of Local Development in Libya under the Centralised Administration

Malak Ezzedine Al-Sari and Taha Mohamed Wali*

Department of Political Science, Faculty of Economics and Commerce, Alasmarya Islamic University, Zliten, Libya.

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع التنمية المحلية في ليبيا، وتوضيح علاقة السلطة المركزية بالإدارة المحلية فيما يتعلق بالتنمية، وتحديد اهم معوقات التنمية المحلية. وتحاول الدراسة أن تبحث في الإشكالية التي مفادها: أن تطبيق نظام المركزية في الدولة كان السبب وراء إهمال البرامج التنموية المحلية، وان تحقيق التنمية المحلية يحتاج لإرادة سياسية وتطبيق اللامركزية الإدارية الفعلية. أما عن المنهجية المتبعة في الدراسة فقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي وكذلك المنهج المقارن، هذا وتوصلت الدراسة لنتيجة ترى بانه نجاح عملية التنمية المحلية في ليبيا يتطلب إعطاء دور للإدارات المحلية وتفعيل قوانين الحكم المحلي ونقل الاختصاصات للسلطات المحلية، وتوفير مقومات الاستقرار السياسي والاقتصادي وتحديث للتشريعات ذات العلاقة بالإدارة المحلية.

الكلمات الدالة: إدارة، تنمية، ليبيا، محلية، مركزية.

Abstract

The study aims to identify the reality of local development in Libya, clarify the relationship of the central authority with local administration concerning development, and identify the most important obstacles to local development. The study tries to examine the problem: that the application of the centralization system in the state was the reason behind the neglect of local development programs, and that achieving local development requires political will and the application of actual administrative decentralization. As for the methodology used in the study, the descriptive and analytical approach was used, and the study concluded that the success of the local development process in Libya

requires giving a role to local administrations activating local government laws and transferring competencies to local authorities, providing the elements of political and economic stability and updating legislation related to local administration.

Keywords: *Management, Development, Libya, Local, Central.*

1. المقدمة

تشـهد صـورة التنمية حالة تغيير لصـالح المحليات عبر الاهتمام بالمسـائل اللامركزية في الإدارة المحلية، فالمطالبة بالاســتقلال المالي والإداري وإعطاء وزن يعبر عن الوحدات المحلية هو في الحقيقة الدافع القوي لربط التنمية بشكلها المحلي وهيكليتها الإقليمية، بالنظر لما يكتسي هذا الموضوع من أهمية لدى كل المجتمعات باعتبار الإنســان هو الهدف والوســيلة في ميدان التنمية المحلية، ففي محتواها العام (التنمية المحلية) دفع بالتنمية حتى تصــل لكل المناطق والكيانات الصــغيرة بغية تحســين الظروف المعيشة واستقرار السكان فيها بمشاركة المجتمع المحلي في كل المشاريع والبرامج بصورة إيجابية.

إن واقع التنمية يتطلب النظر في احتياجات السـكان والمسـتخدمين كمطالب محتملة يجب على الدول صــياغة اســتراتيجية في ســبيل توفير هذه الحاجات بطريقة ميســرة وبأكثر كفاءة ممكنة؛ إذن فمســتوى المحليات يقدم نهجا شــاملا من اجل تطوير المجالات بطريقة منسـجمة من جوانب مختلفة حياتية، ويصبح كل فرد قادرا على كسب قوته وإشباع حاجاته بإمكانياته الذاتية.

إن ليبيا كغيرها من الدول النامية وجدت نفســها أمام مشــاكل التخلف الموروثة، فالتجربة الليبية في تغيير الواقع التنموي على المستوى المحلي غير واضحة سواء ضمن الجانب النظري أو العملي أو حتى من جانب الأهداف المعلنة لتغيير الواقع، فالشــيء الملموس من التنمية المحلية لم يكن في المســتوى المطلوب، في المقابل فالإمكانيات المملوكة للدولة وحتى المصــرح بها لمعالجة الوضــع التنموي كبيرة لتغيير الواقع المحلي، لذا فمن أهم التحديات التي تواجه الدولة الليبية هي مشــكلة التنمية المحلية، والتي انعكست نتائجها سلبا على أغلب الفئات والشرائح والطبقات الاجتماعية، كون أن هذه التنمية المحلية لم تجن الثمار المرجوة على أرض الواقع وأغلبها كانت حبرا على ورق، وهذا ناتج عن مجموعة من الصــعوبات والعراقيل، وهو ما يتطلب البحث في ذات الموضــوع بالتركيز على المعوقات وسبل علاجها.

1.1. أهمية البحث

إن الأهمية التي يكتسيها هذا البحث تكمن في الاتي:

الأهمية العلمية: إثراء البحث العلمي في ميدان العلوم السـياسـية والإدارة العامة، كما انه يتناول إشـكالية التنمية المحلية في ليبيا باعتبارها ركيزة أسـاسـية لتطوير المجتمع المحلي، تطبيقا للمشـاركة المجتمعية وتحقيقا للعدالة في توزيع الموارد بين المناطق.

الأهمية العملية: مساعدة القائمين على برامج التنمية المحلية في ليبيا والمجتمعات المحلية على تفادي الصعوبات والمعوقات التي يمكن أن تواجههم، وكذلك سبل علاج هذه المعوقات.

2.1. أهداف البحث

إن الهدف الأسـاسـي من هذه الدراسـة هو التعرف على واقع التنمية المحلية في ليبيا في ظل الإدارة المركزية، وبالتالي يمكن صياغة بعض من الأهداف الفرعية:

- التعرف على ماهية التنمية المحلية ومقوماتها.
- دراسة واقع التنمية في ليبيا.
- توضيح علاقة السلطة المركزية بالإدارة المحلية فيما يتعلق بالتنمية.
- التعرف على دور الإدارة المحلية في عملية التنمية.
- تحديد أبرز اهم معوقات التنمية المحلية.

3.1. مبررات اختيار الموضوع

الأسباب الموضوعية التي أدت إلى تناول هذا الموضوع، هو ارتباط الموضوع بتخصص العلوم السياسية والإدارة العامة، كما يفيد هذا الموضوع الباحث في توضيح علاقة السلطة المركزية بالإدارة المحلية فيما يتعلق بالتنمية وسبل تحقيقها، وإشكالية تحقيقها في ليبيا في ظل سيطرة الإدارة المركزية في العاصمة على الأقاليم.

4.1. إشكالية البحث

إن السلطات المركزية في الدولة جعلت من الإدارات المركزية تهمل البرامج التنموية المحلية بسبب غياب التخطيط ودراسة واقع المناطق والسكان المحليين، ما جعل من التنمية المحلية تعاني من القصور في تحقيق متطلبات السكان المحليين، عليه فالإشكالية الرئيسية تسعى إلى توضيح واقع التنمية المحلية في ليبيا في ظل الإدارة المركزية.

الإشـكالية: كيف أثرت الإدارة المركزية في ليبيا خلال مرحلة ما بعد فبراير 2011 في النهوض بالتنمية المحلية؟ يتفرع منها التسـاؤلات الآتية: حددها وفق مؤثر الإدارة المركزية في التنمية أو من خلال دراسـة واقع التنمية وإرجاع الخلل إلى الإدارة المركزية وفق المؤشـرات الآتية: إجرائية تشـريعية تنفيذية رقابية، وهات تصورك لسبل العلاج بعد تقييم الأضرار:

- ما مفهوم التنمية المحلية ومقوماتها؟
- ما علاقة الإدارة المركزية بالإدارات المحلية فيما يتعلق بالتنمية المحلية؟
- ما واقع التنمية في ليبيا؟
- كيف يمكن للإدارة المحلية أن تساهم في تحقيق التنمية؟
- ما المعوقات التي تواجه التنمية المحلية في ليبيا؟

5.1. فرضية البحث

هناك علاقة بين تعثر تحقيق التنمية المحلية ومركزية إدارة التنمية في ليبيا من جانب وعدم الاســتقرار في المؤسسات الرسمية في الدولة المعنية بالتنمية من جانب أخر.

- تعد الإدارة المحلية مكملة للإدارة المركزية في تحقيق التنمية الوطنية.
- إن نجاح التنمية المحلية يحتاج لإرادة سـياسـية وإدارة رشـيدة ومشـاركة محلية ومجتمعية وموارد متاحة.
- يتطلب تحقيق التنمية المحلية العمل تطبيق قانون 59 لســنة 2012 ونقل الاختصــاصــات للسلطات المحليات فعليا من قبل الإدارة المركزية.

6.1. منهجية البحث

لمعالجة الموضــوع تم اســتخدام المنهج الوصــفي والتحليلي: الذي يعتبر طريقة لوصــف واقع التنمية المحلية في ليبيا، من خلال جمع المعلومات من الكتب والمذكرات والأطروحات والمقالات المنشــورة في مواقع الأنترنت، كما تم الاعتماد أيضا على المنهج التحليلي وذلك من خلال معرفة التحديات والمعوقات والوقوف على مســبباتها التي تكون عقبة أمام التنمية المحلية في ليبيا. أيضــا تم الاعتماد على المنهج المقارن لتحديد أوجه الشــبه والاختلاف بين فتري قبل وبعد 2012 في علاقة الســلطات المركزية بالسلطات المحلية في التنمية المحلية وتفسير ذلك هذا الدور.

7.1. الحدود المكانية الزمنية للدراسة

الحدود الزمنية: تناولت الدراسة الفترة الزمنية ما بين (2012-2021)، وهي الفترة التي صدر بها قانون الحكم المحلي رقم 59 لسنة 2012.

الحدود المكانية: خصص لدراسة دولة ليبيا.

2. ماهية التنمية والتنمية المحلية ومقوماتها

في هذا الجزء سوف يتم التعرف على بعض المصطلحات المتعلقة بالدراسة، مثل مفهوم التنمية لغة واصطلاحا، ومفهوم التنمية المحلية من وجهة النظر الاجتماعية والموقع الجغرافي والسياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى التعرف على مقومات التنمية المحلية.

1.2. مفهوم التنمية والتنمية المحلية

التنمية عملية تعبر عن ذلك التغيير البنياني المنبثق دفعة واحدة وقوية، فهي مرحلة طويلة ومستمرة لا تتوقف ولا يمكن تحقيقها مرة واحدة وبشكل نهائي، فهي عملية تراكمية تحتاج إلى جهود دائمة وإجراءات متواصلة، ووقت وتكاليف، وخيارات، وقرارات، ليس فقط بغية التعامل مع التغيرات السريعة والمتلاحقة، وإنما أيضا التحكم في مقدار تلك التغيرات وكذلك نوعيتها.

1.1.2. مفهوم التنمية لغة واصطلاحا:

يرجع تعبير لفظة التنمية في اللغة العربية بأنها مشتقة من كلمة (نمى) بمعنى الزيادة والانتشار، أي مأخوذة من نما ينمو نمواً بمعنى الزيادة في الشيء، فيقال مثلاً نما المال نمواً. وتوضع كمقابل لكلمة development في اللغة الإنجليزية وهي ترجمة غير حرفية والتي تعني التطوير في مختلف الأبحاث والدراسات. (عباس، 2013، ص617).

تعرف التنمية بأنها التغير الاجتماعي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، بهدف تغيير الأوضاع التي لم تعد تساير العصر واستحداث أوضاع جديدة وإقامة تنمية مكانية تعتمد بالدرجة الأولى على الموارد المتوفرة في البيئة المحلية ومن ثم تحسين أوضاع الناس من كافة الجوانب، وتعرف الأمم المتحدة عام 1956م بأنها "العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة الكاملة في تقدمها". (محمد، 2015، ص276-277).

ومما سبق يتضح أن مفهوم التنمية يرتكز على عدة عناصر أهمها: إنها عملية تغيير بهدف تحسين أوضاع سائدة في السابق، وباستخدام موارد متاحة في البيئة المحيطة تنعكس بالنفع على المستفيدين منها.

2.1.2. مفهوم التنمية المحلية:

يمكن القول إن التنمية المحلية هي الخطط والإجراءات والتدابير التي تغير في نمط وأسلوب الحياة للمجتمع المحلي من اجل إشباع الحاجات والمطالب المتعددة لأفراد المجتمع. ويختلف مفهوم التنمية

المحلية بتعدد التوجهات والخصـائص الاجتماعية والموقع الجغرافي لكل مجتمع، وعليه يمكن أن يحدد المفهوم من خلال عدة وجهات نظر:

أ) وجهة النظر الاجتماعية:

بالنسـبة للأخصـائيين الاجتماعيين تعتبر التنمية المحلية على أنها اسـتراتيجية تنمية المجتمع بطريقة تؤمن زيادة قدرات وإمكانيات أفراد المجتمع من خلال عملية المشـاركة داخل المجتمع نفسـه في كافة مراحل العمل، كما يرى آخرون أن تنمية المجتمع محليا يعني التنمية البشرية من خلال تحسين البيئة الاجتماعية التي يشاركون فيها. (الزوهير،2013/2012، ص35)

ب) وجهة نظر الموقع الجغرافي:

تعتمد وجهة النظر هذه على مكونات تنمية المجتمع المحلي، من حيث مفهوم المجتمع والتنمية باعتبار انه يشـير إلى منطقة جغرافية معينة ومحددة لها، تؤثر تأثيرا مباشـر في الأهداف والأبعاد التي تحاول تحقيقها التنمية كممارسـة، ولهذا تعرف التنمية اسـتناد إلى هذا المدخل على أنها تلك المجهودات الممارسـة بواسـطة مهنيين بجانب المواطنين والتي تهدف إلى دعم العلاقات الاجتماعية في المجتمع، وتحفيز المواطنين للمسـاعدة الذاتية، وتنمية القيادات الشـعبية وتطوير إنشـاء منظمات اجتماعية جديدة. (الزوهير، 2013/2012، ص35)

ج) وجهة النظر السياسة:

من المعروف أن اختلاف نماذج التنمية في المجتمعات يرجع سـببه إلى نماذج الممارسـة ونظام الحكم الذي يسود في المجتمع، هذه الفكرة تجعل المهتمين بالعلوم السياسية يعرفون التنمية المحلية على انها التغيير الذي بواسـطته يمكن وضـع حد لمسـتويات المعيشـة، ولا ينبغي أن يكون أقل من هذا الحد، باعتباره حقا من حقوق المواطنين تلتزم به الدولة، وتعززه وتحسن استخدامه وفقا للإمكانيات المتاحة وباشـتراك أفراد المجتمع ذاتيا حتى يتم سـد جميع الاختلالات والثغرات المعرقلة للتنمية على المسـتوى المحلى ومنه على المستوى القومي. (الزوهير، 2013/2012، ص36)

د) وجهة النظر الاقتصادية:

ينطوي المفهوم الاقتصـادي للتنمية المحلية على الدخل وهيكل الإنتاج، ونوعية السـلع والخدمات المقدمة للأفراد من حيث الكمية التي يحصلون عليها في المتوسـط من جهة ومن حيث النوعية والهيكل من جهة أخرى، ووفقا لهذا التعريف فإن التنمية المحلية تتضمن بعدين هما:

- حدوث زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد لفترة زمنية طويلة.
- حدوث تحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة. (الزوهير، 2013/2012، ص36)

بناء على ما ســبق يمكن تعريف التنمية المحلية بانها تلك الجهود المشــتركة بين جهود الإدارات المركزية وجهود الإدارة المحلية والمشــاركة الشــعبية فيها عن طريق المشــاريع ومجموعة من العمليات لتحســين نمط الحياة الاقتصــادية والاجتماعية والثقافية والحضــارية للمواطنين وإلحاق هذه البرامج والعمليات في برامج التنمية المستدامة لتكون سببا في تقدم ونمو البلاد.

2.2. مقومات التنمية المحلية

تتمحور مقومات تجسيد التنمية المحلية حول النقاط التالية:

1.2.2. التنظيم الإداري للإدارة المحلية:

أ) تعرف الإدارة المحلية، بأنها نظام من أنظمة الإدارة العامة وأداة من أدوات التنمية تهدف إلى زيادة كفاءة الأداء الإداري في الدولة، ويتم بمقتضاها إعطاء المحليات الاختصاصات والصلاحيات التي تساعد على ســرعة وســهولة اتخاذ القرارات بعيدا عن الســيطرة المركزية مع ارتباط هذا القرار بتحقيق الســياســات والأهداف التنموية للدولة، وهي بهذا تعبر عن اللامركزية الإقليمية كأســلوب من أســاليب التنظيم الإداري للدولة. (بن نوبة و أبو خيط، 2019 ص4)

ب) أهداف الإدارة المحلية: من منطلق مفهوم الإدارة المحلية يمكن تلمس الأهداف التالية للإدارة المحلية:

- **الأهداف السياسية:**

- الديمقراطية والمشاركة: تعد أحد الأهداف الأساسية التي يسعى لتحقيقها نظام الإدارة المحلية، فهو يقوم على قاعدة المشــاركة في اتخاذ القرارات في إدارة الشــؤون المحلية تأسـيسـا على مبدأ حكم الناس لأنفسهم بأنفسهم في إدارة الخدمات وتوزيع المشاريع الإنمائية، والإدارة المحلية هي المدرسة النموذجية للديمقراطية، عبر إشراك المواطنين في إدارة وحداتهم المحلية وتدريبهم على أصول مهارات العمل السياسي.
- دعم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي، إن نظم الإدارة المحلية لها دور في القضــاء على اســتئثار القوى الســياســية وتســلطها داخل الدولة، مما يجهض ويضــعف مراكز القوى منها والقضاء عليها نهائيا.
- تقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، بتوزيع الاختصاصات بدلاً من تركيزها في العاصــمة، ويمكن أن يظهر أثر ذلك عند تعرض الدولة إلى أزمات ومصــاعب قد تضــعف البناء التنظيمي المركزي للدولة، وعندها تبقى الوحدات المحلية (اللامركزية) التي اعتادت على حرية التصـرف والاسـتقلال قادرة على الوقوف على قدميها والتصـدي لمسـؤولياتها دون شـعور بالحاجة أو الاعتماد المطلق على المركز.

- اقتراب الحكومة من المواطنين ودفعهم للعمل لصـــالح وحدتهم المحلية والاعتراف بنوع من اللامركزية الإدارية للأقليات حتى يتحقق لهم نوعا من الاستقلال الذاتي دون المساس بالوحدة السياسية للدولة وعدم تمركز السلطات بيد واحدة، إذ تخفف اللامركزية الإدارية من عيوب هذه الظاهرة. (حمد ومحلول، 2017، ص127-128)

- **الأهداف الإدارية:**

- القضاء على البيروقراطية التي تتصف بها الإدارة الحكومة، وتنتقل صلاحية تقديم الخدمات المحلية إلى هيئات وأشخاص يدركون طبيعة الحاجات المحلية، ويستجيبون لها بدون عوائق أو روتين ومن خلال رقابة وإشراف المستفيدين من تلك الخدمات.
- خلق روح التنافس بين وحدات الإدارة المحلية، ومنح فرص للمحليات للتجريب والإبداع والاستفادة من أداء بعضها البعض نتيجة ذلك.
- تقريب المستهلك من المنتج، حيث يقرر ممثلي الهيئات المحلية المنتجة عادة الخدمات المطلوبة ويشرفون على إدارتها ويقيمونها، ويمثلون جهود المستفيدين منها ويشتركون معهم في تمويلها. (إسمهان، 2022/2021، ص75)

- **الأهداف الاجتماعية:**

- تسهم الإدارة المحلية بربط الإدارة الحكومية بالقاعدة الشعبية، بما يضمن تفهم الطرفين لاحتياجات وأولويات المجتمعات المحلية ووسائل تنميتها اقتصاديا واجتماعياً.
- دعم وترسيخ الثقة بالمواطن واحترام حريته وإدارته ورغبته في المشاركة في إدارة الشئون المحلية ضمن سياق الإطار العام للتنمية الشاملة للوطن.
- إحساس الأفراد بانتماءاتهم الإقليمية والقومية، وتخفيف آثار العزلة التي تفرضها المدينة الحديثة عليهم بعد توسيع نطاقها في التنظيمات الحديثة.
- الإدارة المحلية وسيلة لحصول الأفراد على احتياجاتهم واتساع رغباتهم وميولهم. (أبودرنه، 2020، ص303-304)

ج) خصائص الإدارة المحلية:

تتميز الإدارة المحلية بخصائص تميزها عن الإدارة المركزية أهمها:

- قربها من الأفراد يجعلها تصل إلى أعماق حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- تعمل على تنمية المجتمعات المحلية وتوفير مستوى معيشي أفضل.

- اشـــتراك الأفراد في إدارة الأمور ذات الأهمية الإدارية لكون أولئك أقدر على معرفة حاجاتهم وكيفية تلبيتها.
- تعمل على تكيف النظام الإداري ليلائم الأفراد دون تطويع الأفراد ليتكيفوا مع الإدارة.
- مدرسة للتربية السياسية للأفراد وإعداد القيادات الصالحة وتدعم الروابط الاجتماعية بين أبناء المجتمعات المختلفة.
- إثارة الحماس والتنافس بين أفراد المجتمعات المحلية المختلفة لتحقيق أكبر قدر من النهوض بمجتمعاتهم معتمدين في ذلك على جهودهم الداخلية. (بن نوبة و أبو خيط، 2019، ص5-6)

د) مقومات الإدارة المحلية:

- التمتع بالشخصية المعنوية، وهو الأساس الذي يحدد استقلالها عن الحكومة المركزية ويؤشر على لامركزية الإدارة من عدمها، ويقصـــد بها الأهلية القانونية لتحمل المســـؤوليات كاملة وممارسة المهام وفق التفويض الممنوح لها من قبل الحكومة المركزية.
- إن الإدارة المحلية تتجسـد في مجالس محلية منتخبة، فالاعتراف للإدارة المحلية بالشخصية المعنوية لا يكفي للقيام بمهامها نظرا لتعذر قيام سكان الإقليم المحلي بمباشرة مهامهم بصفة جماعية، مما يســتوجب اختيار من ينوبهم ويمثلهم في هذه الهيئة المحلية وهو ما يتم عن طريق الانتخاب وفق معايير محددة.
- إن المجالس المنتخبة مســتقلة وخاضــعة للحكومة المركزية، فالحكومة المركزية تحتفظ بحق الإشــراف والمراقبة لعمل الإدارة المحلية لضــمان الســير الحســن لمهامها وفق الأهداف العامة ووفق السياسات المتبعة للقيام بمتطلبات الشأن المحلي للسكان وذلك وفقا لنصوص قانونية تحدد المهام وكيفية القيام بها على أحسن وجه. (قبايلي، 2017، ص13)

2.2.2. التخطيط:

أ) التخطيط في التنمية المحلية:

يتم التخطيط في مجال التنمية المحلية على مســتوى المجتمعات المحلية بغرض تنميتها بالاســتغلال الأمثل لمواردها المحلية والاســتفادة من مشــاركة الســكان المحليين، ومن أهم الاعتبارات التي يجب أن تأخذ بعين الحسـبان بالنسـبة للتخطيط المحلي مراعاته للاحتياجات المحلية، والاعتماد في نفس الوقت قدر الإمكان على الموارد المتاحة محليا، والتركيز على الإنســان لأنه يســعى إلى رفاهيته والارتقاء به عبر مجموعة من الخدمات. (خليل، 2016/2015، ص38)

ب) مبادئ تخطيط التنمية المحلية:

- أن ينبع التخطيط المحلي للتنمية من الخطة المركزية العامة للدولة، أي لابد أن تسير خطة تنمية المجتمع المحلي في ضوء السياسة التخطيطية الوطنية، وذلك لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي.
- أن يعمل التخطيط المحلي للتنمية على الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتوفرة في الإدارة المحلية.
- أن يعمل التخطيط المحلي للتنمية على تنمية الشعور بالمسؤولية لدى أفراد المجتمع المحلي، مما يسهل ويزيد من الاستغلال الأمثل لطاقتهم البشرية وخبراتهم الفنية.
- أن تكون أجهزة التخطيط المحلية ذات كفاءة فعلية تمكنها من إقناع الأجهزة الحكومية المركزية من الاستفادة من الخبرات الفنية المحلية في ضوء الخطة العامة للدولة.
- أن يقتنع المخططين المحليين أن رفاهية المجتمع المحلي هي جزء من رفاهية المجتمع الكبير، وأن الرفاهية العامة للوطن هي الغاية العظمى من كل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- أن يهتم التخطيط المحلي للتنمية بالثقافات الفردية والعادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع المحلي وأخذها بالحسبان عند أي إجراء أو رسم سياسة تنموية محلية.
- أن تعمل أجهزة التخطيط المحلي للتنمية على تشجيع مشاركة الأفراد المحليين في مختلف مراحل التنمية المحلية وذلك من زيادة ونشر الوعي بين السكان المحليين وحثهم على التطوع ومساندة الرقابة الشعبية المباشرة والفعالة على النشاط التنموي المحلي. (خليل، 2016/2015، ص39)

ج) أهداف التخطيط التنموي المحلي:

- التخطيط يؤدي إلى تحديد أهداف واضحة للعمل وسياساته.
- يساهم في مواجهة التحديات والتغيرات التي ربما تحدث خلال المستقبل القريب والبعيد.
- يقلل من التكاليف وتجنب الهدر الإداري، وبالتالي الاستخدام الأمثل للموارد المادية.
- يساعد التخطيط على تقسيم العمل، وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات.
- يهتم بتوفير إمكانيات العمل، وسبل الحصول عليها. (ستار شمس، 2021)

د) معوقات التخطيط التنموي المحلي:

- عدم القدرة على تحديد القضايا الأساسية، حيث الاعتماد على رؤية قصيرة الأمد قد تؤدي لوضع خطط ضعيفة، وقد لا تعكس المراحل اللازمة لتنفيذها.
- اعتماد منهجيات وأدوات التخطيط غير المناسبة أو غير المحدثة، وينتج ذلك عن عدم وجود فريق التخطيط المتكامل، وعدم المشاركة بمراحل التخطيط، واستناد المخططات على منهجيات مستوردة لا تتماشى مع الظروف الملحة.
- ضعف القدرات اللازمة لإعداد المخططات وتنفيذها، والناتج عن عدم وجود الكوادر البشرية المتخصصة والكافية لإعداد المخططات وتنفيذها.
- الأطر القانونية التي لا توفر الغطاء القانوني اللازم للمخططات، فعدم وجود إطار قانوني يعنى بتنفيذ المخططات المرسومة ويلزم جميع القطاعات بالالتزام بها يساهم في عدم إنجاح مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة.
- اعتماد المخططات التي تفتقر للإطار الزمني الكافي لتنفيذها، حيث يتطلب تنفيذ المخططات توفر القدرات اللازمة للرصد والمتابعة والمحاسبة. (الشهري، 2015)

3.2.2. التمويل المحلي:

إن دراسة التمويل المحلي تعد أمر مهم من الناحية الإدارية والاقتصادية لأنه يهتم بتحسين المستوى المعيشي للمواطن والعدالة في توزيع التنمية المحلية بينهم، والتمويل المحلي ضروري لقيام اللامركزية، ويمكن الجماعات المحلية من النهوض بالتنمية المحلية وتقديم الخدمات للمواطنين.

وللموارد المالية المحلية شروط معينة لابد من توافرها، أهمها:

- أن يكون وعاء المورد بالكامل في نطاق الوحدة المحلية التي تستفيد من حصيلة هذا الوعاء، وأن يكون هذا الوعاء متميزا بقدر الإمكان عن أوعية الموارد المركزية.
- ذاتية المورد استقلالية الهيئات المحلية في سلطة تقدر سعر المورد في حدود معينة أحيانا، وربطه وتحصيله حتى تتمكن من التوفيق بين احتياجاتها المالية وحصيلة الموارد المتاحة لها.
- سهولة تيسير المورد سهولة تقديره وكيفية تحصيله وكذلك تكلفة تحصيله. (جداه و لزول، 2019، ص1-2)
- وفرة المورد المالي المحلي حتى يكون قادرا على تغطية ومجابهة كل الاحتياجات التي تتطلبها مهام واختصاصات ونشاطات الجماعات المحلية، وبالتالي تكون قادرة على إشباع الرغبات العامة. (عواد، 2017/2016، ص59)

أما عن مصادر التمويل المحلي: تنقسم موارد تمويل الإدارة المحلية إلى قسمين رئيسيين: هما الموارد المحلية الذاتية والموارد المحلية الخارجية، فالموارد الذاتية هي تلك الناتجة عن الضرائب والرسوم المحلية الأصلية والمضافة على الضرائب والرسوم القومية إضافة إلى الموارد الخاصة والناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق والموارد المالية الخارجية التي تأتي من الإعانات والمساعدات الحكومية القروض والهبات والتبرعات.

4.2.2. المشاركة الشعبية:

تعتبر المشـــاركة الشـــعبية في التنمية المحلية إحدى دعائم النظم الفعلية في تحقيق أهدافها، فهي تعبر عن إحســاس الجماهير بمشــاكلهم، والعمل على إشــراكهم في تنفيذ خطط وبرامج تنموية، مما يجعلهم أكثر حرصاً للحفاظ على نتائج الأعمال التي ساهموا فيها. ومن القواعد الأساسية لتنمية المجتمع ضرورة المشـــاركة الشـــعبية للنهوض بالمجتمعات المحلية، لكن إن لم يشـــارك المواطنون بجهودهم وإمكانياتهم للنهوض بمجتمعاتهم، فإن الحديث عن التنمية المحلية يصـــبح غير مجدي؛ فالتنمية أياً كان نوعها أو مجالها تعد مسؤولية جماعية، يشارك فيها كل فرد أياً كان موقعه في المجتمع. (قياتي، 2017، ص75)
ولتحقيق مشاركة شعبية فعالة في التنمية المحلية، يجب أن تتم المشاركة بما يلي:

- تعاون الأفراد مع بعضهم البعض بشكل طوعي، من أجل إشباع احتياجاتهم المشتركة حسب الأولويات.
- ارتباط المشاركة الشعبية بخطة التغيير الاجتماعي الشامل أو المحدود.
- اعتماد المشاركة على فهم حاجات الواقع، سواء من جانب المشاركين أنفسهم، أو من جانب واضعي الخطة.
- تضافر التوجيه والتدعيم الحكومي مع الجهود الأهلية.
- الاعتماد على القيادات المحلية، ومدى استيعابها للواقع وإمكانات تغيره.
- الإحســـاس بانتماء الأفراد إلى المجتمع المحلي، نتيجة التفاعل المتبادل بين الأفراد والظروف المجتمعية ومشكلاتها.
- انضمام الأفراد إلى الجمعيات الأهلية كجمعيات تطوعية، بدافع إيجابية التعبير عن مشكلات المجتمع، وبذل الجهد في العطاء من اجل النهوض بالمجتمع. (قياتي، 2017، ص83)

3. واقع التنمية المحلية في ليبيا

1.3. تمهيد

مرت التنمية في ليبيا بعدة محطات كان لأثر توفير الموارد والإمكانات الذاتية وطبيعة النظام السياسي الدور في تحقيقها ومركزيتها من عدمها؛ كما كان للإدارة المحلية دورا في عملية التنمية ومساهمتها في تحقيق الرقي والنمو الاقتصادي، وكيفية تطبيق اللامركزية الإدارية الفعلية، منذ انطلاق "الثورة" الإدارية عام 1973 بصدور قانون البلديات رقم (39) لسنة 1975، حتى سنة 2012 عند صدور قانون الإدارة المحلية رقم (59)، على الرغم من القصور الموجود في التشريعات وعدم استقرارها من وتحديثها من جانب أخر لكلي تتوافق مع المستجدات.

2.3. واقع التنمية في ليبيا

تعتبر فترة الدولة الملكية ما بعد الاستقلال عام 1951، مرحلة تأسيسية للدولة الليبية، في هذه المرحلة كان الاقتصاد الليبي اقتصادا مختلطا شجعت فيه الحكومة بشكل كبير القطاع الخاص، وساعدت على توسع المبادلات التجارية، ووفرت تمويلات للمشاريع وبفترات استرداد مريحة وبضمانات سيادية وبنكية، وقد ركزت الدولة على خطط التنمية في مجالات عدة. ولكن جل الخطط التنموية لم تنفذ، ومنها خطة التنمية 1956-1961، التي أولت الأهمية لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية والدعم للسلع الأساسية والتعليم المجاني والرعاية الصحية. وبعد توقيع الاتفاقية العسكرية مع الولايات المتحدة وإنشاء اللجنة الليبية الأمريكية للتعمير (لارك)، لم يتم تنفيذ هذه الخطط بالكامل. أما خطة التنمية التي وضعت من البنك الدولي للإعمار والتنمية، فإنها لم تنفذ بسبب البدء في عمليات التنقيب عن النفط؛ وبعد اكتشاف النفط عام 1961 وتصديره بكميات تجارية عام 1963 بدأت خصائص الاقتصاد الليبي تتشكل، واحتل النفط مكانا بارزا فيه وأحدث تغيرات اقتصادية واجتماعية في التنمية والنمو، وذلك لكونه المصدر الرئيسي للدخل- وبهذا أصبح الاقتصاد الليبي ريعياً- واستمر النفط والغاز، تحت النظام الجديد، في توليد معظم إيرادات الدولة، ما منح الدولة استقلالاً نسبياً عن الحاجة إلى الضرائب والهندسة الاجتماعية، فكانت هذه الإيرادات هي المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات العامة التي ترعى الأنشطة والوظائف الاقتصادية؛ فتغير البنيان الاقتصادي بسيطرة القطاع النفطي, وشهدت الفترة 1963-1968 أول خطة اقتصادية تتمكن الدولة من تنفيذها وذلك بتخصيص مبلغ 169 مليون دينار رفعت لاحقا إلى 336 مليون دينار. (اليونسكو، 2021، ص4)

أما عن فترة دولة الجماهيرية الليبية سواء الأولى (1969-1999) أو الثانية (2000-2010): حاولت الحكومات المتعاقبة في بداية حقبة الجماهيرية الأولى أن تسد الهوة ما بين الطبقات الفقيرة

والطبقات الغنية في ليبيا، وإطلاق مشاريع اقتصادية وتنموية غير نفطية قادها القطاع الخاص؛ إلا أن هذه الخطط واجهت تغيرات سياسية أثرت على النهج الاقتصادي المتبع، واتجهت الدولة إلى النظام الاشتراكي؛ وانعكس الأمر أيضا على هوية النظام الاقتصادي المتبع.

أما على صعيد التنمية، فقد نفذت خلال الفترة الجماهيرية الأولى ثلاثة خطط، هي الخطة الثلاثية 1973-1975 والخطة الخماسية 1976-1980، والخطة الخماسية 1981-1986. وسعت هذه الخطط إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها التخلص من سيطرة قطاع النفط على الاقتصاد، وتنويع الإنتاج والصادرات، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المكانية. وقد واجهت الخطة الخماسية الثانية صعوبات في توفير الموارد المالية الكافية بسبب التراجع الحاد في حجم الإيرادات النفطية وأسعار النفط، وحاولت الدولة تغيير هذا الوضع التنموي المتعثر في مرحلة الجماهيرية الثانية، فقامت بخصخصة القطاع العام وعملت على تشجيع المبادرات الفردية والسماح بدخول القطاع الخاص إلى القطاعات التي كانت حكراً على القطاع العام. وتم اتخاذ العديد من الإجراءات وإصدار التشريعات التي تسمح للقطاع الخاص بالقيام بدور أكبر في النشاط الاقتصادي. إلا أن هذه الخطوات لم تكن كافية، كما أنها افتقدت إلى وجود رؤية واضحة وشاملة للأهداف التنموية. على صعيد الخطط التنموية، تبنت الدولة تنفيذ ميزانيات تنموية سنوية، وركزت على التخلص من أسلوب التخطيط الشامل وسعت للتخفيف من سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، كما عملت على السماح للأفراد بممارسة أعمال التجارة والاستثمار، إضافة إلى إتاحة الفرصة لتمليك المؤسسات العامة للأفراد، وفتح المجال أمام المستثمر الأجنبي، وذلك بهدف خلق استراتيجية فعالة لتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط. وتم اقتراح رؤية شاملة انبثق عنها مشروع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي المسمى (برنامج ليبيا الغد) ـــــ كلفة تقارب 200 مليار دينار ليبي. بالإضافة على ذلك، تم في تلك الفترة تطوير وإصدار التشريعات اللازمة لتوسيع مشاركة القطاع الخاص المحلي والأجنبي، منها قانون المصارف رقم 1 سنة 2005, والقانون رقم 9 سنة 2010 بشأن تشجيع الاستثمار، والقانون رقم 14 سنة 2010 بخصوص المناطق الخاصة. (اليونسكو، 2021، ص4-5).

من خلال ما سبق ذكره يلاحظ أن خطط التنمية في فترة الحكم الجماهيري كان دور الإدارات المحلية مهمش بسبب طبيعة النظام السياسي والاقتصادي الذي يعتمد على النظام المركزي والاشتراكي, وفق خطط وطنية معدة من السلطة المركزية في العاصمة دون أن يكون للإدارات المحلية الممثلة في الشعبيات أو المؤتمرات الأساسية الاختصاص أو المشاركة الفعلية في ذلك، رغم إعطائها الدور في مناقشة أمورها المحلية وإعطائها الشخصية الاعتبارية خاصة في فترة إنشاء الشعبيات (المحافظات) ما بعد التسعينات من القرن العشرين, والتي سمح لها بإعداد مشاريع تنموية محلية؛ ابلا أن الأمر كان

تحت قيود الإدارات المركزية وبتخطيط منها، كما أن الأمر استمر لفترة من الزمن، ليعود التخطيط ومشاريع التنمية إلى المركز من جديد في فترة قصيرة.

أيضا يلاحظ أن الإنفاق التنموي الكبير في فترة الحكم الجماهيري توسع في النفقات الإدارية بسبب سيطرة القطاع العام على كافة الأنشطة الاقتصادية، ما تسبب في ارتفاع معدلات الاستهلاك العام والخاص، كما انه بالمقابل شهدت هذه الفترة تطور في دخل الفرد وزيادة في الإنتاج الزراعي ر

أما بعد ثورة فبراير 2011: انحسر دور الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي في ظل الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد، فقد أثر الانقسام المؤسسي على الأداء الاقتصادي والمالي، وغابت مؤسسات الدولة عن الحياة الاقتصادية، وأصبح النشاط الاقتصادي رهينا للانقسام المؤسسي والصراعات السياسية والحروب التي تركزت حول السيطرة على المؤسسات الاقتصادية والمنشآت النفطية. واستمرت الدولة في الاعتماد على التوزيعات النقدية والدعم السلعي ودعم المحروقات والخدمات المجانية في التعليم والصحة من جهة، ولكنها أفسحت المجال أمام القطاع الخاص للتملك والتوسع في الاستثمار والتجارة من جهة أخرى. إن محدودية التغير في مرحلة ما بعد عام 2011 تعود إلى أسباب عديدة، أهمها: تخوف المستثمرين وأصحاب الأموال من مخاطر الاستثمار، وذلك لعدم الاستقرار السياسي والأمني واستمرار الاقتتال والحروب والخطف، كذلك فإن الدعم الاجتماعي ظل قائما تخوفاً من السخط المجتمعي، فيما استمر الاعتماد على زيادة الإنفاق الاستهلاكي على حساب التنمية. واستمر كذلك دعم الشركات العامة لتغطية مرتبات عاملها واستمرار توزيع العوائد الاستثمارية وصرف المنح المقرر للأسر الليبية كعلاوة الأسرة التي صدر بها تشريع رقم 2012/10. (اليونسكو، 2021، ص5-6)

في الفترة من 2020 إلى 2022: تحاول ليبيا جاهدة التعامل مع الأزمات المتزامنة، كالحرب الأهلية وجائحة كوفيد-19 والأزمة الروسية الأوكرانية التي اندلعت مؤخرا؛ فقد تسبب النزاع المسلح في إنهاك الاقتصاد الليبي, حيث بلغت تقديرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 حوالي نصف قيمته للعام 2010 قبل بدء النزاع، كذلك منذ عام 2020، تعرضت ليبيا لموجات متعددة من جائحة كوفيد-19، ورغم الجهود الكبيرة المبذولة فقد واجه النظام الصحي المنهك أصلا بسبب عقد من الصراع تحديات كبيرة في توفير الرعاية الصحية وضمان جودتها وسط اشتداد تأثير الجائحة، بالإضافة إلى ذلك ازداد الأمن الغذائي سوءا بسبب الأزمة الروسية-الأوكرانية وما نتج عنها من نقص في المواد الغذائية الأساسية وارتفاع في أسعارها في السوق المحلي، ورغم إن ليبيا قد شهدت انتعاشاً كبيراً في النمو الاقتصادي في عام 2021، إلا أن القطاع النفطي، الذي يمثل الدعامة الأساسية للاقتصاد، مر في تقلبات كبيرة خلال العام 2022، حيث تم تسجيل زيادة في إنتاج النفط في عام 2021 (بمتوسط 1.2 مليون برميل يومياً مقارنة بـ 0.4 مليون برميل يومياً في عام 2020) بعد رفع الحصار على صادرات

النفط الذي كان مفروضاً في غالبيته عام 2020، إلا أن مع تأجيل الانتخابات الوطنية التي كانت مقررة في ديسمبر 2021 التي تزامنت مع زيادة حالة عدم اليقين السياسية والأمنية، تراجع إنتاج النفط خلال الربع الأول من عام 2022 إلى مستوى أقل بنسبة 4.4 في المائة من متوسط عام 2021، كما واصل الإنتاج تراجعه خلال الربع الثاني من هذه السنة. (البنك الدولي للانشاء والتعمير، 2022)

بالمقابل فان عام 2023 يعد عاما للتفائل وإعادة التفكير في إعداد مشاريع تنموية في ظل الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تشهده البلاد خاصة مع ما اظهر تقرير صندوق النقد الدولي الخاص بآفاق النمو لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وتوقعاته المفاجئة للعام المقبل، شملت أسرع 10 اقتصاديات عربية نموا في 2023، حيث كشف التقرير عن أن ليبيا ستكون الأسرع نموا بين اقتصادات الدول العربية، إذ يتوقع صندوق النقد الدولي أن تحقق نموا بنسبة 17.9 في المئة عام 2023. (صندوق النقد الدولي الخاص بآفاق النمو لمنطقة الشرق الاوسط وآسيا الوسطى، 2022)

3.3. دور الإدارة المحلية في عملية التنمية

تتعدد أدوار الإدارة المحلية في علمية التنمية بين عدة مجالات أهمها: (بن نوبة و أبو خيط، 2019، ص13-15)

- **المجال الاقتصادي:** تعمل من خلاله المجالس المحلية على خلق الظروف الأحسن لتحقيق نمو اقتصادي ومستوى حياة محسن للجميع، سواء كانت في الجانب الصناعي أو التجاري أو الزراعي أو الاستثماري.
- **المجال السياسي:** تقوم الإدارة المحلية بالتنمية السياسية على المستوى المحلي من خلال تقريب السلطة من المواطنين وأفراد المنطقة محلياً، بحثهم على ضرورة المشاركة السياسية للمواطنين من خلال اختيار من يمثلهم في المجالس المحلية، باعتبارها الجماعة القاعدية التي يلجأ إليها المواطن ويتعامل معها مباشرة في حل مشكلاته وتلبية احتياجاته.
- **مجال البيئة الاجتماعية الثقافية:** تعمل التنمية الاجتماعية على خدمة الإنتاج من ناحية وخدمة الإنسان من ناحية أخرى.
- **مجال التنمية الإدارية:** تسعى الإدارة المحلية جاهدة لتطوير الخدمات الإدارية المقدمة للمواطنين خاصة من حيث تخفيض التكلفة وسرعة المعاملات وتأهيل الموارد البشرية العاملة في القطاع الإداري وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تقديم تلك الخدمات.
- **مجال التنمية البيئية:** تعتبر الإدارة المحلية المؤسسة الرئيسة لتطبيق تدابير حماية البيئة لذلك فهي تسهر على النظام والأمن العام وعلى النظافة العامة وحفظ الصحة وذلك من خلالها.

1.2.3. واقع التنمية المحلية في ليبيا:

تختلف نظم الإدارة المحلية من دولة لأخرى، بفعل عوامل متعددة تاريخية واجتماعية وسياسية وجغرافية وثقافية، ويلاحظ بوضوح أن الدول التي تمر بظروف تاريخية متقاربة غالباً ما تتشابه في نظم الإدارة المحلية، كما أن نظام الإدارة المحلية يتأثر في أي بلد دون شك بالسياسة العامة للدولة، وبالمرتكزات القانونية والدستورية للحكم التي تطبع نظام الدولة كله بطابعها.

أ) واقع الإدارة المحلية في ليبيا:

بناء على ما تقدم انتهجت ليبيا نظم إدارية محلية مختلفة منذ الاستقلال الوطني حتى وقتنا الحاضر، تمثلت في (المحافظات، والمديريات، والمتصرفيات، والبلديات، والمؤتمرات الشعبية، والشعبيات، والكمونات). وقد اتسمت هذه الأنظمة بكثير من الخصوصية والتعقيد، أملتها الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية وحتى الأمنية. (إبزيم، 2021، ص26)

في فترة النظام الفدرالي: بعد صدور دستور المملكة الليبية وإعلان استقلالها، انعكس تبني نظام الدولة المركبة على نظام الإدارة المحلية الذي سلكته الولايات الثلاث آنذاك برقة وطرابلس وفزان, حيث تبنت المجالس التشريعية نظام البلديات والتي قسمتها إلى عدة متصريفات، ففي ولاية برقة صدر قانون البلديات رقم 5 لسنة 1961, الذي قسمها إلى عدة مناطق إدارية أي متصريفات، وهي: المرج ودرنة وطبرق واجدابيا والكفرة وبنغازي والبيضاء، وكذلك الأمر بالنسبة لقانون بلديات طرابلس الغرب رقم 8 لسنة 1956، وقانون بلديات فزان رقم 1 لسنة 1960. ورغم أن المشرع الليبي بعد الاستقلال مباشرة قد تبنى الأسلوب المختلط بين الانتخاب والتعيين في تشكيل المجالس المحلية إلا انه تراجع عن هذا التوجه اللامركزي ليتبنى أسلوب التعيين فقط، ومن اجل التمهيد لتحول الدولة إلى النظام الموحد البسيط اصدر مجلس الوزراء في أبريل 1963 قرار بشان التنظيم الإداري للمملكة, الذي بمقتضاه تحولت البلديات إلى مقاطعات مقسمة إلى متصرفيات ومديريات (بناء على معايير تاريخية وجغرافية ودستورية)، بعد ذلك صدر التعديل الدستوري بموجب القانون رقم 1 لسنة 1963 الذي ألغى نظام الولايات، وعلى أثره استبدلت مسميات السلطة المركزية (من ناظر ونظارة ومجلس تنفيذي) إلى (وزير ووزارة ومجلس للوزراء وحكومة اتحادية)؛ وبصدور قانون التنظيم الإداري الصادر في سبتمبر 1967 تم تغيير اسم المقاطعة إلى محافظة وخلت تقسيماتها من البلديات ليتم الإبقاء فقط على المتصريفات والمديريات. لكن هذا التعديل لم يستمر سوى سنة واحدة حتى يصدر القانون رقم 9 لسنة 1968 بشأن البلديات لتحل محل المحافظات وليتم استحداث -لأول مرة- وزارة الشؤون البلدية بموجب المرسوم الملكي الصادر في أبريل 1967؛ وهكذا صارت الوزارة أداة السلطة المركزية في ممارسة

أعمال الرقابة والإشـراف على البلديات التي منحها القانون الشـخصـية الاعتبارية والذمة المالية، واختص مجلس الوزراء بتعيين عمداء البلديات بناء على اقتراح وزارة البلديات (والي، ص3).

أما في عهد نظام حكم القذافي فقد اسـتمر العمل بنظام الإدارة المحلية السـابق في السـنوات الأولى من نظام حكم القـذافي، كمـا اسـتمر أسـلوب التعيين للمجـالس المحليـة في ليبيـا في مرحلـة الجمهورية في عهد القذافي وفق قانون الحكم المحلي رقم 62 لسـنة 1970 وقانون الإدارة المحلية رقم 130 لسـنة 1972، وتم تقسـيم الجمهورية الليبية إلى عدة محافظات وبلديات وفق المعايير الجغرافية والسـكانية، بحيث تكون لكل منهما الشـخصـية الاعتبارية، ويكون إنشـاؤها وإلغاءها وتحديد نطاقها وتعيين مقارها بقرار من مجلس الوزراء؛ وحتى وان تم النص على الانتخاب لأعضـاء المجالس البلدية إلا أن الانتخاب يكون من لجان تنظيم الاتحاد الاشـتراكي العربي وليس من قبل الوسـط المحلي للمحافظة أو البلدية.

أعضاء المجالس البلدية في الإدارة المحلية في هذه الفترة يعينون كالتالي:

- أعضـاء منتخبون من قبل المواطنين في حدود المحافظة عن طريق الاقتراع العام من بين أعضـاء اللجان التنفيذية لتنظيم الاتحاد الاشـتراكي بحسـب العدد الذي يحدده وزير الداخلية والحكم المحلي.
- الأعضاء المختارون من وزير الداخلية والحكم المحلي بناء على اقتراع لجنة تنظيم الاتحاد الاشتراكي.
- الأعضـاء بحكم وظائفهم وهم الذين يمثلون الوزارات المختلفة ذات الصلة الوثيقة باختصاصات مجلس المحافظة وتكون مدة العضوية لهم أربعة سنوات.

بإعلان الثورة الإدارية عام 1973 بدا النظام الجديدة يعلن عن فلسـفته السـياسـية للنظام وسـجل لاحقا تغييرات جذرية، فبصـدور قانون البلديات رقم 39 لسـنة 1975 تم التخلي عن النظام الثنائي مقابل الاعتماد على الأسلوب الأحادي القائم على وحدة الأشخاص الاعتباريين في الإقليم، تحت مسمى البلديات ومن بعدها المحلات والشعبيات، واستمر هذا النظام في الفترة من 1975 وحتى 2012 (تاريخ صدور قانون الإدارة المحلية رقم 59 لسنة 2012). (والي، ص3-4)

كما شـهدت فترة التسـعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشـرين إدراج اللامركزية رسـمياً، فقد تقلص عدد الوزارات والإدارات او السـلطات المركزية، بينما تم توزيع مقدمي الخدمات المركزيين بشـكل عشـوائي على مسـتوى المحافظات، وعلى أسـاسـها تم تقسـيم البلد إلى عدد من الشعبيات.

إن من أسـباب فشـل نظام الجماهيرية في مجال الإدارة المحلية لم يكن فقط مرهون بالعوامل السـياسـية والثقافية والاجتماعية والإدارية مثل نظام القيم التقليدية والقبلية والعقوبات الدولية

وانخفاض عائدات النفط، بل حتى من خلال عدم حصول الأجهزة المحلية على المعلومات التي تحتاجها لتطوير وتنفيذ السياسات بشكل فعال؛ فقد كانت احتجاجات المواطنين تلبى أساسا من خلال المركز، وشكلت تدخلات القطاع غير الرسمي عاملا داعما، كما لم تكن الإدارة المحلية قادرة على اتخاذ قرارات عملية تؤثر بالإيجاب على حياة المواطنين، إضافة لعدم تحقيق الحوكمة المنطلقة من القاعدة في اتجاه القمة ونقل الصلاحيات الحقيقية على الرغم من الدعوة إلى ذلك كهدف أساسي، وظلت بذلك بنية السلطة قائمة على المركز. (أطريش و الفيتوري، 2021، ص22-25)

بعد ثورة فبراير 2011: أصدر المجلس الوطني الانتقالي المؤقت القانون رقم 59 لعام 2012، الذي أثر على نظام الإدارة المحلية، وحدد القانون 59 دور وواجبات المجالس المحلية والبلدية، وحدد الصلاحيات الممنوحة للمحافظين ورؤساء البلديات، وقرر مقدار الموارد المالية التي سيتم تخصيصها للمحافظات والبلديات. وتوضح قراءة بعض مواد القانون أن واضعي القانون 59 لم يجدوا ضرورة للتمييز بين مفهوم "الإدارة المحلية" و "اللامركزية"، فتم إنشاء المجالس البلدية في ليبيا وانتخاب أعضائها مباشرة، وفي المقابل فهي تعتبر تابعة لوزارة الحكم المحلي، ولكن رغم ذلك تعد تجربة تطبيق قانون الإدارة المحلية لعام 2012 خطوة في تعزيز واجبات وأنشطة المجالس البلدية، وفي تأسيس هيكل للحكم المحلي في أعقاب ثورة 2011، كانت الانتخابات البلدية أول الخطوات الملموسة في الانتقال من نظام دولة شديدة المركزية إلى نظام أكثر لامركزية، تقوم البلديات المنتخبة فيه بالاستجابة للاحتياجات الإنسانية والإنمائية للسكان. كما أن مشروع الدستور يعطي أهمية كبيرة للامركزية وتقوية الحكومات المحلية، على الرغم من أن نظام الحكم المحلي الحالي لا يزال مركزياً. (أطريش و الفيتوري، 2021)

ب) علاقة الإدارة المحلية بالتنمية في ليبيا:

ينظم القانون رقم 59 لسنة 2012 بشأن الإدارة المحلية عملية التخطيط التنموي المحلي وخاصة من خلال المواد التي تصف أدوار ومهام المجلس البلدي, وذلك على النحو التالي: المادة 25/ اختصاصات البلدية: تختص البلدية بوجه عام بتنفيذ اللوائح البلدية، وإنشاء وإدارة المرافق العامة المتعلقة بشؤون التخطيط العمراني والتنظيم والمباني والشؤون الصحية، والاجتماعية، ومرافق المياه، والإنارة، والصرف الصحي والطرق والميادين والجسور والوسائل المحلية للنقل العام والنظافة العامة والحدائق وأماكن الترفيه العام والملاجئ والعقار والمساحات والأسواق العامة والموافقة على الترخيص بإنشاء المشروعات السياحية والاستثمارية داخل حدودها. وللبلدية أن تنشئ وتدير في دائرة اختصاصاتها بالذات أو بالواسطة المؤسسات التي تراها كفيلة بتنفيذ اختصاصاتها وذلك على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون، كما تتولى البلدية على وجه الخصوص المهام التالية:1. شؤون السجل المدني. 2. تنظيم الحرس البلدي والأسواق المحلية والسلخانات. 3. إنشاء وإدارة الطرق والجسور

المحلية. 4. إصدار الرخص المحلية. 5. مراقبة البيئة والصحة العامة. 6. إنشاء وإدارة حضانات المشاريع الصـغرى بالتعاون مع الجهات المختصـة. أما عن المادة 27/ فتختص مهام مجالس البلدية بتنظيم وتطوير خدمات البلدية، وعلى الأخص ما يلي: 1. الإشـراف على تنفيذ التشـريعات والتعليمات المتعلقة بشئون البلدية، ومتابعة سير العمل بها وفقا للتشريعات النافذة. 2. الإشراف على إدارة البلدية وأعمال ديوانها ومتابعة تنفيذ قراراتها والإشـراف على سـير العمل بفروع البلدية والمحلات الواقعة في نطاقها. 3. اقتراح اللوائح بالبلدية. 4. اقتراح وتنفيذ الميزانية وتحديد أولويات الصرف داخل البلدية ومتابعة تنفيذ وتطابق الصـرف مع التشـريعات النافذة وإقرار الحسـاب الختامي للبلدية. 5. اسـتثمار الموارد الذاتية للبلدية وتنميتها وتطويرها بما يكفل تحسـين مسـتوى الخدمات المحلية والموافقة المبدئية على منح الرخص الاسـتثمارية والخيرية. 6. اقتراح توزيع الاعتمادات المخصـصـة للاسـتثمارات بعد اعتمادها. 7. اقتراح فرض الرسوم ذات الطابع البلدي وتعديتها والإعفاء منها وإلغاؤها وتحديد طرق تحصيلها والعمل على جبايتها. 8. متابعة مشـروعات التنمية في نطاق البلدية وتقديم التقارير عنها إلى مجلس المحافظة، والاهتمام بالمشـروعات الصـغرى والمتوسـطة في نطاق البلدية ودراسـة جدواها الاقتصـادية. 9. متابعة الأعمال التي تتولاها الأجهزة التنفيذية وتقييم مستوى أدائها وحسن إنجاز الأعمال على مستوى البلدية. 10. تزويد المحلات بما يلزمها من أجهزة إدارية وفنية لمباشـرة اختصـاصـها، وتقديم العون والدعم المالي للمحلات التي لا تفي مواردها عن سـداد احتياجاتها وفي حدود ما يقرره المجلس. 11. اقتراح الاشـتراك مع بلديات أخرى في نطاق المحافظة في إنشـاء أو إدارة أعمال أو أية مرافق أخرى. 12. الاختصـاصـات الأخرى التي تسـندها إليها القوانين واللائحة التنفيذية لهذا القانون. (اللائحة التنفذية للقانون رقم (59)، 2012).

تتميز العلاقات الأفقية بين البلديات باتجاهات سـلبية- للنزاع المحلي- تؤدي أحيانا إلى مواجهة عنيفة، ولكن أيضا من خلال التعاون الإيجابي في الأمور المتعلقة بالأمن وتقديم الخدمات. مع ذلك فإن التعاون الرسمي بين البلديات لتحفيز التنمية المحلية غير معروف فعلياً، إلا إذا كان مدعوماً من الخارج. فتظهر بين الحين والأخر الخلافات الحدودية التي لم يتم حلها بين البلديات (خاصـة بعد إنشـاء ما يقارب من 80 بلدية جديدة)، وتزايد القبلية في سـياق تضـاؤل الهوية الوطنية، وعدم وجود مؤسـسـات المحافظات وغياب النموذج الرسـمي لاسـتدامة المبادرات بين البلديات، وانخفاض مسـتوى التكامل الأفقي في ليبيا، حيث يرسم التخطيط الشـامل لنظام الحكم المحلي في ليبيا صـورة للوضـع الديناميكي الذي يبتعد يوما بعد يوم عن الرؤية المنصـوص عليها في القانون 59. (أطريش و الفيتوري، 2021، ص240-243).

أما عن دور البلديات في مشاريع التنمية, فقد نص قانون 59 لسنة 2012 على بعض الصلاحيات التي تتمتع بها المحافظات والبلديات في التنمية بعد أن منحتها الشخصية الاعتبارية وتحصيل الموارد المحلية واستقطاع جزء منها لصالح البلديات، إضافة إلى ما نصت عليها اللائحة رقم (130) لسنة 2013 بشأن الخدمات التي تقدمها البلدية في المادة (77)، بأن (ينشأ في كل بلدية تقسيم تنظيمي يهتم بالتنمية البشرية ويعمل على تفعيل أدواتها لتحقيق الارتقاء بأداء العنصر البشري في وحدات الخدمات المحلية وتقديمها للمواطنين في أفضل مستوى، ويقوم بجميع الإجراءات والتصرفات التي تحقق السياسات والخطط لتنمية الموارد البشرية داخل نطاق البلدية). أما عن المادة (81) بخصوص الصحة والبيئة المحلية (تعمل البلدية على توفير بيئة صحية سليمة خالية من التلوث سواء على مستوى الرقابة على جودة الأغذية وماء الشرب أو على مستوى النظافة العامة واتباع الأسس السليمة لتجميع النفايات والتخلص منها، ولها في سبيل تحقيق ذلك تقوم وحدات الإدارة المحلية بالتنسيق مع الجهات المختصة بالأعمال والإجراءات). أما المادة (82) التي تختص بالتخطيط العمراني، فتنص على (أن البلديات تختص بتنفيذ أحكام القوانين واللوائح الخاصة بالتخطيط العمراني للمدن والقرى وتنظيم المباني وتقسيم الأراضي وتصنيف المناطق والإشراف والرقابة على حركة البناء والعمران). أما المادة (85) التي تختص بمشروعات الإسكان الاقتصادي، فتقر بان (البلدية تحدد احتياجاتها من الوحدات السكنية والاقتصادية التي يتم إنشاءها لغرض الإسكان بالتنسيق مع المحافظة واعتماد الوزارة وبالتنسيق مع وزارة الإسكان والمرافق بحيث تحدد نوعها وعددها). (اللائحة التنفذية للقانون رقم (59)، 2012)

ج) تقييم لواقع التنمية المحلية في ليبيا:

من خلال القراءة التحليلية للتجربة التنموية في ليبيا, والتي تشير إلى أن الدولة منذ ثمانيات القرن الماضي تأثرت بانخفاض عائدات النفط, ما أدى لإعادة توجيه الموارد المالية المتناقصة على خيارات الإنفاق العام المتعمدة والإنفاق التسييري، واتباع سياسة تقشفية أثرت على البرامج التنموية، إضافة إلى الإقصاء المبكر للقطاع الخاص نتيجة للتوجه نحو الاشتراكية, وقد جاء هذا الإقصاء في الفترة المواتية للتنمية من حيث توفير التمويل وفرص حماية الصناعة المحلية التي كانت متاحة، إضافة إلى عدم استقرار التنظيم الإداري للدولة وغياب وضوح القوانين المتعلقة بالنشاط الاقتصادي في السنوات الأخير ما بعد التسعينات, كذلك قلة الموارد البشرية وتدني كفاءتها، والانحياز إلى سياسة الصناعات المصنعة وخاصة الثقيلة في بلد صغير الحجم واقتصاد يفتقر للإدارة المتطورة والتقنية الحديثة ويعتمد على النفط لمواجهة الخلل في ميزان المدفوعات، إضافة إلى اعتماد الدولة في إدارة الشركات العامة مع انخفاض إنتاجيتها، هذا إلى جانب شيوع أنظمة التوزيع غير العادل الذي مرت به الدولة نتيجة منع

المبادرات الفردية وتدني مرتبات القطاع العام وظهور الولاء للنظام كمعيار لترأس المناصب الإدارية والاقتصادية والسياسية. (محمد، 2021)

هذه كلها تعتبر مؤشر على أن الحالة الليبية في مجال التنمية لم تكن تسير بشكل إيجابي وهو ما انعكس على أداء وفاعلية الإدارات المعنية بالتنمية المحلية فيما بعد، خاصة وإن الوضع السياسي غير المستقر ساهم في عدم استقرار المؤسسات وتذبذب الموارد المادية وغياب التخطيط القومي والمحلي إلا في إطار الأزمات وإدارة الأمور الحياتية للمواطن ودون أن تكون هناك مشاريع تنمية مستدامة وحقيقية. فخسائر الدولة من الإقفالات المتكرر للنفط فاقت التوقعات، ناهيك عن الخسائر الأخرى التي لحقت بقدرات الدولة المادية والبشرية نتيجة للانفلات الأمني والصراع السياسي الذي تشهده البلاد، هذا ولا ننسى الوضع الذي شهدته البلاد بعد 2011 من جمود في القوانين وعدم تحدثها وغياب الاستثمارات وانعدام الاستقرار في التشريعات المنظمة لها وتضارب السياسات الاقتصادية وتحكم الدولة في الأنشطة الاقتصادية ومحدودية توفير التمويل المحلي اللازم لتمويل المشروعات الاستثمارية.

من خلال ما سبق ذكره يتضح أن واقع التنمية المحلية والإدارات المعنية بها تواجه معوقات على مستوى الدولة أثرت فيها وفي تحقيق وتنفيذ المشاريع, منها على المستوى الإداري تفتقر لتطبيق اللامركزية الإدارية الفعلية واللجوء إلى الإدارة الحديثة والتدريب للعناصر البشرية العاملة في البلديات وتوفر القيادات المؤهلة؛ أما على المستوى الاقتصادي والتخطيط, فتفقر البلديات لعدم وجود خطط واضحة لبرامج التنمية، وعدم توافر التمويل الكافي لإقامة القواعد الأساسية للتنمية؛ وعلى المستوى القانوني لازالت البلديات تعاني مع عدم تحديث التشريعات التي لازالت قديمة, إضافة إلى عدم تفعيل قانون الحكم المحلي لعام 2012 وإشكالية نقل الصلاحيات من المحافظات إلى البلديات بعد صدور قانون (9 لسنة 2013). وعلى المستوى الاجتماعي تواجه التنمية المحلية معوق تطبيق المشاركة المجتمعية والمحلية لأنها تساعد على خلق أفكار جديدة وفهم احتياجات المستفيدين ومساهمة السكان في المشاريع التنموية، أيضا معوق عدم وجود عدالة في توزيع الخدمات العامة بين الريف والمدينة والمهمشة، إضافة لعامل القيم والعادات والثقافة التقليدية التي تتحفظ على أية تغيير في المجتمع المحلي. وعلى المستوى السياسي والأمني يتضح في عدم وجود الاستقرار السياسي والأمني الذي يعتبر العامل الأساسي والمهم، وغياب الإرادة السياسية الحقيقية التي تسعى لإصلاح المجتمع المحلي وتنميته.

4. الخاتمة

يمثل واقع التنمية المحلية في ليبيا مطلبا مجتمعيا في ظل المتغيرات التي تشهدها البيئة الخارجية والمحلية على المستوى الدولي والوطني، وما صاحبها من ازدياد لنشاط الدولة وتعدد مجالات عملها

واختصـاصـاتها وكذلك للأدوار التي أصـبحت تقوم بها المجتمعات المحلية في الدولة, خاصـة مع تفاقم الأزمات التي تشهدها الدولة واتساع مطالب السكان المحليين, في ظل عجز الإدارات المركزية عن التعامل معها وتلبيتها بسـبب عدة عوامل أهمها: عدم قدرتها على معرفة احتياجات السـكان المحليين وذلك لغياب نقاط التواصل والمشاركة المجتمعية في صناع القرار المحلي.

لذلك أصـبح إعطاء دور للإدارات المحلية وتوسـيع قاعدة اللامركزية امر هاما لدعم التنمية المحلية ورادفا للتنمية القومية ومكملا لها، بخاصـة في ليبيا في ظل عدم الاسـتقرار السـياسـي والاقتصادي والأمني.

إن هذا الأمر لن يتحقق ما لم تكن هناك قوانين حديثة داعمة للتحول نحو اللامركزية وإرادة سياسية وقيادة رشيدة واعية ومدركة للدور الذي يمكن أن تقوم به الإدارات المحلية في تحقيق التنمية وتلبية مطالب السكان المحليين في تقديم وتحسين الخدمات وتحقيق الرفاهية الاقتصادية لهم.

عندما تتوفر مقومات الاسـتقرار السـياسـي والاقتصـادي وتفعل قوانين الإدارة المحلية ويتم معاجلة التشـريعات التقليدية التي تعيق انتقال الاختصـاصـات للمحليات، إضـافة إلى إدارات مهنية ومنتخبة من الوسـط الشـعبي وتلم بظروف واحتياجات سـكانها وتسـتطيع تشـخيص واقعها المحلي، وتكون قادرة على حشـد مواردها الذاتية، هنا يمكننا القول بان تحقيق التنمية بالإمكان أن يصـبح واقعا ملموسا في ليبيا.

5. التوصيات

- يتطلب تحقيق التنمية المحلية ضـرورة نقل الاختصـاصـات من الإدارة المركزية التي أقرها قانون الحكم المحلي رقم 59 لسـنة 2012 فعليا إلى البلديات، حتى تمارس دورها في تحقيق التنمية المحلية، مع ضرورة تغيير شكل العلاقة بين الحكومة المركزية والإدارات المحلية، واستقلالية الأخير في صناعة القرار المحلي والتخفيف من السلطة الوصاية عليها.
- تنوع مصادر الموارد المحلية بتشجيع الاستثمار المحلي وإدخال القطاع الخاص للمشاركة في أعمال التنمية المحلية وتحفيزه وتوفير التسـهيلات له في إقامة المشـروعات التنموية، إضـافة إلى إدماج المصارف ذات العلاقة بعمليات التنمية داخل البلديات.
- إن العمل على التنمية المحلية يحتاج لوضع خطة قومية تنبثق منها الخطط المحلية.

- إعطاء أولوية المشـاركة المجتمعية في وضـع خطط التنمية المحلية، لأنها تسـاعد في خلق أفكار جديدة وفهم احتياجات المستفيدين ومساهمة السكان في المشاريع التنموية، ورفع وعيهم بأهمية دورهم في تحقيق التنمية المحلية.
- لنجاح التنمية المحلية ينغي العمل على الإدارة الحديثة والتدريب للعناصـر البشـرية العاملة في البلديات والاعتماد على الإدارة الإلكترونية داخل دواوين المجالس البلدية.
- العمل على تفعيل دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد، ومعالجة القصور المؤسسي في الإدارة المحلية.
- تبني اسـتراتيجية وطنية للتنمية المحلية المسـتدامة يشـارك في بنائها وإعدادها كل الجهات والمؤسـسـات وأفراد المجتمع المعنيين بالتنمية المحلية وأصحاب المصلحة المتأثرين بنتائجها على المدى القصير والبعيد.

المراجع

إبزيم، خالد احمد محمد (2021). دور الحوكمة في تأهيل الإدارة المحلية في ليبيا وإصـلاحها. *مجلة اتجاهات سياسية*، عدد سبتمبر.

أبودرنه، مصـطفى (2020). الاسـتقرار السـياسـي وأثره على الإدارة المحلية. *المجلة العلمية لكلية الاقتصـاد والتجارة القره بوللي*، 10.

الإسـكوا (2020). *دراسـة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق*. الأمم المتحدة، على الرابط: https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/historical-sociology-present-libyan-civil-society-arabic_0.pdf.

أطريش، حمزة؛ و الفيتوري، أنور (2021). إصلاح الإدارة العامة في ليبيا. *مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)*.

إيمان خليل. "التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية دراسة حالة بلدية المقارين، المقارين, عدد 38، 2016.

بن نوبة، أحمد رمضـان؛ وأبوخيط، ناجم محمد عبد الله (2019). دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا. *مجلة كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية*، 1(3).

البنـك الـدولي للإنشـاء والتـعـمير (2022). البنـك الـدولي. مجـموعـة البنـك الـدولي. على الرابط: https://www.albankaldawli.org

جداه، عبد الكريم؛ و لزول محمد (2019). سـبل تفعيل التمويل المحلي لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر. *الملتقى الوطني الأول بجامعة ابن خلدون -تيارت -حول: إصـلاح نظام التمويل المحلي ودوره في تفعيل التنمية المحلية*، سبتمبر، 2019، الجزائر.

حمد، علاء دهام؛ محلول، علي مهدي (2017). تأثير الأنماط القيادية في تحقيق أهداف الإدارة المحلية: دراسة تحليلية في محافظة الديوانية. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، 1(4).

خضار، إسمهان (2022). *واقع ممارسة أنشطة العلاقات العامة في الإدارة المحلية الجزائرية: دراسة ميدانية بمديرية الإدارة المحلية بأم البواقي*. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

الزوهير، رجراج (2013/2012). *التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق*. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر (3)، الجزائر.

ستار شمس (2021). موقع ستار شمس علي الويب http://www.starshams.com.

الشهري، فائز بن سعد (2015). "اليوم." موقع اليوم على الويب http://www.alyaum.com.

صندوق النقد الدولي الخاص بآفاق النمو لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (2022). *أسرع 10 اقتصادات عربية نموا في 2023*. تقرير سنوي، طرابلس، ليبيا: اتحاد الغرفة العربية.

عباس، خالد صـــالح (2013). مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الإنســـان بين الإثراء الفكري والتحديات. *مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية*، 21(2).

عواد، كيلالي (2017/2016). *تمويل الجماعات المحلية*. رســـالة ماجســـتير، جامعة الجيلالي ليابس، ســـيدي بلعباس، الجزائر.

قانون رقم (4) لسنة (1998). بشأن اعتماد الميزانية العامة.

قبايلي، ســـعاد (2017). *دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المســـتدامة في الدول النامية*. رســـالة ماجســـتير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر.

قياتي، عاشـور (2017). دور المشـاركة الشـعبية في التنمية المحلية. *مجلة جيل الدراسـات السـياسـية والعلاقات الدولية*، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر.

اللائحة التنفيذية للقانون رقم (59) لسنة 2012.

والي، طه (2021). *الإدارة المحلية والتنظيمات الإدارية اللامركزية في ليبيا*. محاضـرات في الإدارة العامة في ليبيا، شعبة الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية.

اليونسـكو (2021). *دور الدولة في التنمية الاقتصـادية المسـتدامة والتموضـع الاسـتراتيجي لليبيا في الاقتصـاد العالمي*، على الرابط: http://www.unescwa.org.